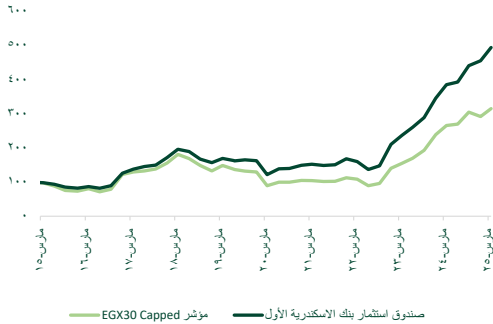


محفظة الصندوق

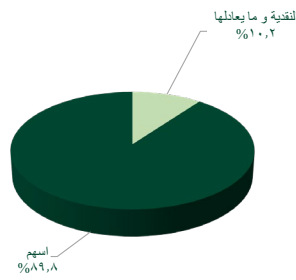
أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٥	٨.٥%
المعادن منذ بداية العام	٨.٥%
٢٠٢٤	٣١.٧%
٢٠٢٣	٦٤.١%
منذ ٥ سنوات	٣٠.٥%
منذ التأسيس	٤٠٢٤.٧%

الإداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٥

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في آئون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوزيع والودائع وفقا للتسليم المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصري من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب هو ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	١١١٠.١٩ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٣١٤.٠٠ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGALXA
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة المحافظ المالية و صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك الاسكندرية	
تليفون	١٩٠٣٣
العنوان الإلكتروني	http://www.alexbank.com/En

السوق الأمريكي

بدأ المستثمرون العام بنظرة متفائلة للإدارة الأمريكية الجديد في ظل اعلان نيتهم خفض الضرائب وإزالة المعوقات البيروقراطية و القيام بسياسة مالية توسعية. وبناء عليه ارتفع مؤشر S&P500 بـ ٤.٥% منذ بداية العام إلى ١٩ فبراير ليصل إلى أعلى قمة تاريخية عند ٦٠١٤٤ نقطة. ولكن مع اشتداد وتيرة الحرب التجارية أدرك المستثمرون عدم وضوح الرؤية للسياسة الاقتصادية وهو ما سيكون له تداعيات سلبية على الاقتصاد. فقد بدأت الشركات تعاني من ارتفاع تكلفة المواد الخام وبناء عليه قررت التوقف عن أي خطط توسعية لحين وضوح الرؤية تجاه تأثير فرض الجمارك على الاقتصاد. وبناء عليه حدث تحول كامل في التوقعات المستقبلية للسوق في ظل تخوف المستثمرين من مخاطر دخول الاقتصاد في مرحلة كساد وفي ظل قيام الشركات بتأخير انفاقها الاستثماري وهو ما سيؤدي إلى تأثير سلبي على نسب نمو الاقتصاد وبالتالي أرباح الشركات ونتيجة لذلك شهد السوق حركة تصحيحية قوية فقد انخفض مؤشر S&P500 بـ ١٠.١% خلال الفترة من ١٩ فبراير إلى ١٣ مارس لينخفض المؤشر إلى ٥٠٥٢٢ نقطة. حدث ارتفاع طفيف عقب ذلك ليصل المؤشر إلى ٥٠٦١٢ نقطة في نهاية الربع المالي ليصبح المؤشر قد انخفض بـ ٤.٦% منذ بداية العام و بـ ٨.٧% منذ قمة ١٩ فبراير.

انخفض السوق لاحقا بـ ٩.٦% خلال الأسبوع الأول من الربع الثاني عقب قيام الإدارة الأمريكية بفرض جمارك على جميع الدول التي تقوم بالتصدير لأمريكا مما أدى إلى انخفاض المؤشر إلى ٥٠٠٧٤ نقطة ليصبح المؤشر قد انخفض بـ ١٣.٧% منذ بداية العام و بـ ١٧.٤% منذ قمة ١٩ فبراير.

من الملاحظ أنه في بداية تقوم الإدارة الأمريكية اتخذ المستثمرون سياسة متزنة من المخاطر وذلك نظرا لرويتهم ان فرض الجمارك سيؤدي إلى بعض الآثار التضخمية لكن سيتم التوازن عن طريق زيادة نسب النمو الاقتصادي من خلال خفض الضرائب والتخلص من العوائق البيروقراطية. ولكن مع اشتداد الحرب التجارية وتأثيرها السلبي على سلاسل الإمدادات العالمية وهو ما سيحد من أرباح الشركات ونمو الدخل الفردي تحولت النظرة المستقبلية إلى نظرة سلبية. وبناء عليه نصل حاليا رؤية المستثمرين سواء افراد او مؤسسات إلى اقصي حالات التشاؤم وهو ما يؤدي إلى بيع السوق بعض النظر عن التقييمات. من الجدير بالذكر أن السوق الرخيص قد يصبح أرخص طالما أن المستثمرين مازالوا غير مقتنعين بسياسة اقتصادية واضحة للمستقبل.

نعتقد ان فرص حدوث كساد اقتصادي محدود قائمة ولكن نستبعد حدوث كساد اقتصادي طويل المدى وأنه مع هدوء وتيرة الحرب التجارية سيستقر السوق ويعاود الارتفاع لاحقا مدفوعا بخفض متوقع لأسعار الفائدة وهو ما سيؤدي إلى ضعف الدولار الأمريكي امام العملات الأخرى بالإضافة إلى إزالة المعوقات البيروقراطية و خفض الضرائب على الشركات العملة في أمريكا.

الأسواق الناشئة

- حققت الأسواق الناشئة أداء جيد خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ متفوقة على السوق الأمريكي لأول مرة منذ عدة سنوات مدعومة بنظرة إيجابية من المستثمرين تجاه السوق الصيني حيث ارتفع مؤشر MSCI China بـ ١٤.٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بارتفاع مؤشر MSCI للأسواق الناشئة بـ ٢.٤% بالدولار الأمريكي خلال نفس الفترة. نعتقد أن تفوق السوق الصيني بصفة خاصة و الأسواق الناشئة بصفة عامة على السوق الأمريكي يرجع إلى ٣ أسباب رئيسية:
- اندلاع الحرب التجارية جعل العديد من المستثمرين يعتقدوا أن الولايات المتحدة متجهة إلى كساد اقتصادي وبناء عليه سيقوم بنك الاحتياطي الفيدرالي بخفض الفائدة وهو ما سيؤدي إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى. هذا وقد انخفض مؤشر الدولار الأمريكي أمام سلة العملات الرئيسية بـ ٣.٦% منذ بداية العام ومن الجدير بالذكر أن ضعف قيمة الدولار الأمريكي عنصر رئيسي في قدرة الأسواق الناشئة على النمو.
- قيام الحكومة الصينية ببنّي سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب المحلي في ظل قيام أمريكا بفرض جمارك على الصادرات الصينية إليها وهو ما زاد من ثقة المستثمرين في تعافي الاقتصاد الصيني.
- التفوق المستمر للسوق الأمريكي على السوق الصيني في السنوات السابقة خلق فجوة كبيرة في التقييمات بين الشركات وهو ما جعل المستثمرين يتجهوا نحو الصين نظرا لصعوبة هبوطها بشدة من المستويات الحالية مقارنة بالسوق الأمريكي الذي يتداول قرب أعلى النقط التاريخية في وقت الاقتصاد الأمريكي متجه إلى درجة من الكساد.

سوق الأسهم المصرية

ارتفعت قيمة السوق المصري بـ ٧.٧% خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ محققا الجزء الأكبر من أرباحه خلال شهر مارس مع تنفيذ صفقة الاستحواذ على شركة حديد عز من قبل المستثمر الرئيسي و خطلته لشطب الشركة من البورصة وهو ما أدى إلى توفر سيولة في حدود الـ ٦٠٠ مليون دولار تم إعادة استثمارها في السوق وهو ما أدى إلى ارتفاع السيولة وأسعار الأسهم. نعتقد أن ارتفاع السوق المصري طبيعي ومتماشى مع ارتفاع الأسواق الناشئة خلال نفس الفترة.

من الجدير بالذكر أن أرباح الشركات التشغيلية ارتفعت بـ ٥٧.٠% خلال ٢٠٢٤ في حين ارتفع السوق بـ ١٩.٥% فقط وهو ما يعني أن السوق يتداول على مضاعف ربحية أقل من بداية العام. يتداول السوق المصري على مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٥ يقدر بـ ٥.٦ مرة وهو أقل بـ ٤٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ٩.٣ مرة تاريخي. وبناء عليه نتوقع أن السوق يفتقد الحافز القوي لمواصلة الارتفاع في ظل تواجد معظم سيولة المستثمرين المحليين في السوق وانخفاض نسبة تواجد المستثمرين الأجانب إلى ٧% من التداول مقارنة بـ ١٥% قبل بداية أزمة العملة في ٢٠٢٢.

نعتقد ان فرص انخفاض السوق المصري بنسبة كبيرة في الفترة المقبلة تعد محدودة في ظل أن الأرباح التشغيلية تنمو بشكل أسرع بكثير من أرباح الشركات إلا أننا نستبعد ارتفاع السوق بصورة ملحوظة في ظل غياب حافز جديد يرفع من السيولة المتوقعة للسوق. وخاتما نعتقد أن التقييمات المنخفضة للعديد من الشركات ستبقى من فرص الاستحواذ كحافظ رئيسي خلال العام مع الوضع في الاعتبار أن هذه الاستحواذات لها تأثير إيجابي على المدى القصير لكن تأثيرها سلبي على المدى الطويل في ظل خروج شركات ذات مالتة مالية قوية من السوق وهو ما ينتج عنه ضعف في عمق و تنوع السوق.